العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

محاصصة سياسية لاستثناء الصحافيين من حظر التجول في العراق

هيئة الإعلام تحرم الصحف والوكالات الإخبارية من الاستثناء للقيام بعملها

حصرت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، استثناءات الصحافيين خلال الحجر الصحي في البلاد بسبب كورونا بالتلفزيونات والإذاعات مع تحديد عدد قليل منها، وتجاهلت الصحف والوكالات الإخبارية، وسط رفض واسع من الوسط الصحافي الذي أكد أنه قرار يخضع لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى.

الصحف ممنوعة من التغطية

بغداد – أعربت جمعيات ومنظمات عراقية مدافعة عن الحقوق الصحافية، عن رفضها لقرار هيئة الإعلام والاتصالات بحصر استثناءات الإعلاميين من حظر التجوال على عدد قليل من العاملين في كل فضائية وإذاعات مرخصة فقط، واعتبرت القرار محاولة لابتزاز المؤسسات الإعلامية وتقويضا لحرية عملها.

ويرى صحافيون وإعلاميون أن هيئة الإعلام والاتصالات تخضع أساسا لتوجهات سياسية، تحدد قراراتها وعملها، لذلك فإن مثل هذه القرارات ستؤثر بشكل كبير على وسائل الإعلام التي تريد الهيئة استبعادها عن المشهد وتقييد عملها ومنعها من تغطية الملفات التي لا تتناسب مع مصالح الهيئة.

وعقدت هيئة الإعلام والاتصالات، مساء الأربعاء، اجتماعا تشاوريا لمناقشة عمل المؤسسات الإعلامية وآلية تنقل العاملين فيها خلال فترة الحظر المقررة بسبب تفشي فايروس كورونا من قبل خلية الأزمة.

> إلزام الإذاعات والتلفزيونات العراقية المرخصة بتقليل أعداد العاملين، وألا تزيد عن 50 في المئة كأقصى حد

وقررت خلية الأزمة الاستعانة بهيئة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحافيين واتحاد الإذاعات الإسلامية من أجل تحديد استثناء الصحافيين والإعلاميين والعاملين في وسائل الإعلام، من الحظر ومنحهم حرية التنقل وتسهيل عملهم.

وقالت هيئة الإعلام والاتصالات في بيان لها مساء الأربعاء، إنها "قررت اختصار العمل والتنقل خلال فترة الحظر على الإذاعات والقنوات الفضائية المرخصة والعاملين فيها، وعدم اعتماد هويات الصحف والوكالات".

كما ألزمت الإذاعات والتلفزيونات المرخصة بتقليل أعداد العاملين فيها إلى أقل حد ممكن، وألا تزيد عن 50 في المئة في الحالات القصوى.

وبينت أنها "ستقوم بتزويد قيادة العمليات المشتركة وقيادة عمليات بغداد بقائمة وسائل الإعلام (الإذاعات والتلفزيونات) المرخصة من هيئة الإعلام والاتصالات، وبالتنسيق مع نقابة الصحافيين العراقيين، وشبكة الإعلام العراقي، واتحاد الإذاعات والتلفزيونات العراقية".

وأضافت "كما قررنا تقليل تنقل الإعلاميين والواجبات خارج المؤسسات الإعلامية قدر الإمكان، وإلزام الإعلاميين بارتداء وسائل الوقاية الصحية، حفاظا على سلامتهم، ومنعا لانتشار فايروس كورونا".

ولاقى هذا البيان جدلا واسعا في العراق، واعتراضا من قبل الأوساط الصحافية، حيث اعتبرت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق أن هذا الإجراء من شأنه منع وصول الصحافيين إلى مواقع عملهم أو مواقع التغطية.

وأضافت أنه يعد انتهاكا لحرية العمل الصحافي المكفولة دستوريا، وتجاوزا للصلاحيات والمهام الموكلة للخلية والهيئة. وقالت الجمعية، في بيان الخميس، "تعد خطوة خلية الأزمة الخاصة بالاستعانة بهيئة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحافيين واتحاد الإذاعات الإسلامية، مخالفة قانونية صريحة".

وأضافت "إن هيئة الإعلام والاتصالات التي وضعتها خلية الأزمة في قلب إجراءاتها متهمة بتقويض حرية العمل الصحافي في العراق، وتنفيذها إرادات سياسية محددة، وهذا لا ينسجم مع القرار الوطني لمواجهة الوباء".

وتابعت "كما أن زج اتحاد الإذاعات الإسلامية في قرار تحديد الاستثناءات هو الآخر يمثل توجها سياسيا واضحا، يهدف إلى تحديد حركة وسائل الإعلام المستقلة أو تلك التي لا تنسجم مع التوجهات السياسية التي تتبناها الهيئة أو الاتحاد".

ودعت الجمعية، خلية الأزمة إلى "مراجعة قرارها، وتسيير الأمور بشكل مهني خارج الإطار والإرادات السياسية، لاسيما وأن العديد من وسائل الإعلام تقوم بدور تثقيفي صحي كبير وأي تحديد لعملها يشكل ضربة للجهود المجتمعية المواجهة لوباء كورونا في العراق".

واعتبر مركز حقوق لدعم حرية التعبير أن هيئة الإعلام والاتصالات، تجاهلت الدور الذي تقوم به الصحف المحلية ووكالات الأنباء، وقال في بيان "يستنكر المركز قرار الهيئة الأخير القاضي بعدم اعتماد هويات الصحف والوكالات خلال فترة حظر التجوال".

وطالب المركز الهيئة وقيادة عمليات بغداد "بالتراجع الفوري عن هذا القرار لكون هذا الأمر سيفتح الباب للشائعات التي عملت وسائل الإعلام على الحد منها في ظروف سابقة، خاصة في أزمة كورونا فضلا عن توعية المواطنين التي تقوم بها".

واستغرب العديد من الصحافيين قرار هيئة الإعلام والاتصالات، حصر الاستثناءات بـ40 مراسلا في القناة الفضائية الواحدة، باعتبارها متخصصة ويجب أن تكون على اطلاع بعمل وسائل الإعلام.

وقال مركز حقوق إن العاملين في المحطات التلفزيونية أكثر من 200 منتسب يعملون خلال الـ24 ساعة، وإن مديريات الأخبار في الفضائية الواحدة تحتوي على نحو 80 منتسبا موزعين على ثلاث فترات، وإن العدد المقرر هو 40 شخصا، يعني إغلاق وسائل الإعلام.

ورأى أن قرار هيئة الإعلام والاتصالات يهدف إلى إجبار وسائل الإعلام على التسجيل لديها بهدف جباية الأموال منها على عكس الهدف الذي تم تأسيسها من أجله وهو تنظيم البث.

فايروس كورونا فرصة السياسيين لتصفية الحسابات مع الصحافيين

باريس – أنشأت "مراسلون بلا حدود" الأربعاء "مرصد 19" للصحافة في أيام فايروس كورونا لتسليط الضوء على التهديدات، ومنع الصحافيين من العمل تحت ذريعة مكافحة وباء كوفيد – 19 الذي لم يكن قطاع الإعلام بمنأى عنه في جميع أنحاء العالم.

وأشار كريستوف ديلوار الأمين العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" إلى أن "بعض البيئات التي تفشى فيها كوفيد – 19، مثل الصين وإيران، هي دول لم تتمكن فيها وسائل الإعلام من أداء وظيفتها من أجل إعلام المواطنين".

وأضاف "إن الرغبة في القضاء على الشائعات أمر مشروع. لكن هناك من يريد إسكات وسائل الإعلام التي تنشر معلومات صحيحة. والصدمة كبيرة الآن إلى درجة أن هذه التدابير يمكن أن تطبق".

وفي سياق الحالة الراهنة الطارئة، يمكن أن تؤدي الرقابة على نشر معلومات عن الوباء على المستوى المحلي إلى حرمان دول أخرى من المعلومات الحيوية والوقت الثمين. ففي الصين، بؤرة تفشي الوباء، خضعت أي إشارة إلى فايروس كورونا المستجد للرقابة لأسابيع قبل أن تدرك الدولة حجم الوباء، وفقا لدراسة كندية. كما أضحت مصطلحات عامة مثل "الالتهاب الرئوي غير المعروف في ووهان" من المحرمات في العديد من التطبيقات.

وأدان مدافعون عن حرية الصحافة لجوء عدة حكومات إلى فرض رقابة على التقارير الإخبارية، فقد تعددت الاعتقالات بحق صحافيين مع تفشي الوباء.

ففي المجر، دعا رئيس الوزراء فيكتور أوربان إلى التصويت لصالح تدابير طارئة تتوعد بعقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لمن يدان بنشر "أخبار مزيفة" حول الوباء أو الإجراءات الحكومية، في ظل قلة وسائل الإعلام المستقلة التي توجه لها باستمرار مثل هذه الاتهامات.

وفي تركيا، اعتقلت الشرطة أو استدعت عشرة صحافيين يشتبه في أنهم "نشروا الذعر والخوف"، وفقا لمنظمة "مراسلون بلا حدود".

وفي تركمانستان، حظر استخدام "فايروس كورونا" ببساطة ضمن مفردات وسائل الإعلام الحكومية، الأمر الذي اعتبرته المنظمة غير الحكومية "إنكارا يهدد التركمان الأكثر ضعفا" و"يعزز النظام الاستبدادي".

وفي بيلاروسيا، اعتقل الصحافي سيرجي ساتسوك في 25 مارس، بعد ثلاثة أيام على نشر افتتاحية حول فايروس كورونا وبعد أربعة أيام على طلب الرئيس ألكسندر لوكاشينكو من المخابرات ملاحقة من ينشرون معلومات حول الفايروس. واتهم الصحافي "بالفساد"، وهو يواجه السجن سبع سنوات في حال إدانته.

كما طاردت الشرطة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مراسلا لإحدى القنوات التلفزيونية وأسقطته من دراجته النارية، بينما كان يعد تقريرا عن العزل، بحسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، التي أشارت إلى حالات أخرى في السنغال وفي أوغندا.

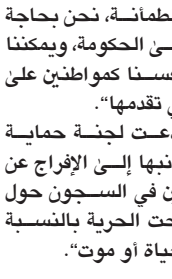

كريستوف ديلوار

هناك من يريد إسكات وسائل إعلام تنشر معلومات صحيحة

وفي الهند، طلبت الحكومة أن تتحقق مسبقا من كل ما يُنشر حول الفايروس، إلا أن المحكمة العليا رفضت هذا الإجراء، لكن رئيس الوزراء ناريندرا مودي طلب من الصحافيين "محاربة التشاؤم والسلبية والشائعات"، وفقا لموقعه على الإنترنت.

ويرى ديلوار أن هذه الأزمة يمكن أن تكون على العكس "فرصة تاريخية للحكومات" موضحا "لاتخاذ تدابير تضمن التعددية وموثوقية المعلومات كنا نعلم أن الفوضى الإعلامية يمكن أن تشكل خطرا على الديمقراطية. نعلم الآن أن ذلك يمكن أن يعرض صحتنا للخطر".

وازداد الوضع تعقيدا بعد تدابير العزل التي عقدت عمل الصحافيين، وبخاصة أن الأزمة قد تضر اقتصاديا بالعديد من وسائل الإعلام، ما يهدد استقلاليتها.

كما أنه في ظل تدفق المعلومات المثيرة للقلق، قد تلجأ بعض وسائل الإعلام إلى الرقابة الذاتية كي لا تقلق متابعيها أمام انتشار معلومات كثيرة مؤكدة أو غير مؤكدة على شبكات التواصل الاجتماعي، ولا تزيد الأمور تعقيدا.

وأكد المحامي الفرنسي فرانسوا سورو، الأربعاء، في لقاء مع إذاعة فرانس أنتير "إن الشيء الوحيد الذي يطمئن المواطن الحر هو أن نقول له الحقيقة. نحن لسنا بحاجة إلى الطمأنة، نحن بحاجة إلى طرح أسئلة على الحكومة، ويمكننا عندها أن نحكم بأنفسنا كمواطنين على صحة الإجابات التي تقدمها".

من جهتها، دعت لجنة حماية الصحافيين من جانبها إلى الإفراج عن جميع الصحافيين في السجون حول العالم الذين أصبحت الحرية بالنسبة إليهم الآن "مسألة حياة أو موت".

روسيا تحارب الأخبار الكاذبة أم الأخبار المحرجة

موسكو – تقوم السلطات الروسية بحملة حكومية واسعة النطاق ضد ما وصفته بـ"الأخبار المزيفة" حول الوباء، وبدأ المشرعون في استهداف حملات التضليل بقوانين مشددة، بينما تواجه موسكو اتهامات غربية بنشر مثل هذه الأخبار.

وسارع المشرعون لإقرار مشروع القانون في يوم واحد، الثلاثاء، وهو يتضمن غرامات تصل إلى 25 ألف دولار والسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لأي شخص ينشر "معلومات خاطئة"، بعد أن تحدث الرئيس فلاديمير بوتين عن الحاجة إلى مواجهة "الاستفزازات والثرثرة الغبية والأكاذيب الخبيثة" حول تفشي المرض.

وسيتم تغريم وسائل الإعلام ما يصل إلى 127 ألف دولار إذا ما قامت بنشر معلومات مضللة حول تفشي المرض.

وبدأت حملة التضليل منذ حوالي شهر، عندما كان عدد الحالات في روسيا لا يزال في خانة الأرقام الأحادية. لكن شعار الكرملين بأن "كل شيء تحت السيطرة" أثار تكهنات بأن السلطات ربما تخفي أو تفشل في الإبلاغ عن حجم تفشي المرض بما يتماشى مع تقاليد الحقبة السوفيتية المتمثلة في إخفاء الحقائق المحرجة.

وتم تحديد مجموعة واسعة من التدابير وإنشاء قسم خاص "للأخبار المزيفة" في فرقة العمل المعنية بفايروس كورونا في الحكومة. وتم تشكيل مجموعة داخل لجنة التحقيق الروسية لملاحقة المعلومات المضللة المزعومة.

كما أصبح مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الذين شككوا في الأرقام الرسمية ووسائل الإعلام التي تشكك في رد الحكومة أهدافا لهيئات إنفاذ القانون التي تسعى إلى التخلص من أي شيء لا يتوافق مع البيانات الرسمية.

> «كل شيء تحت السيطرة» جملة تعتمدها الحكومة تتماشى مع تقاليد الحقبة السوفيتية المتمثلة في إخفاء الحقائق المحرجة

ويرى المحلل السياسي الروسي فاليري سولوفي في تصريحات لأسوشييتد برس أن "في الأزمات، يحاول من هم في السلطة جاهدين التحكم في المعلومات ودفع أجندتهم الخاصة. وبالطبع، من المنطقي إلغاء وجهات نظر بديلة".

ووجدت الوكالة ما لا يقل عن تسع قضايا ضد روس عاديين متهمين بنشر "معلومات غير صحيحة" على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر تطبيقات المراسلة، مع تلقي ثلاث منها على الأقل غرامات كبيرة. ولم تقدم تصريحات الشرطة سوى تفاصيل قليلة ولكنها أشارت بوضوح إلى أن المتورطين كانوا يشاركون آراء أو إشاعات فقط، بدلا من نشر المعلومات الخاطئة عن عمد.

ويقول المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إنها "مبررة تماما". وأضاف "حملات التضليل تثير توترات لا مبرر لها، وفي هذه الحالة يجب أن يعاقب عليها وفقا للقانون".

وتناسب سياسة قمع حرية التعبير نمطا حديثا. حيث في السنوات الخمس الماضية، حوكم المئات من الأشخاص بتهمة التطرف لنشر أو مشاركة المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي حول مواضيع حساسة مثل الفساد والصراع مع أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم عام 2014 ودور الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. وحصل العشرات على أحكام بالسجن.

وفي عام 2018، أقر بوتين بأن مقاضاة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تتحول أحيانا إلى "حماقة وسخافة"، وقام بتخفيف اللوائح. وقال داميير غاينوتدينوف، وهو محام حرية الإنترنت لدى مؤسسة "أغورا"، وهي مؤسسة قانونية بارزة في روسيا، إن مثل عمليات الاصطياد على الإنترنت هذه قد تلاشت منذ ذلك الحين. لكن هذا الفراغ تم ملؤه بسرعة مرة أخرى بحملة صارمة على أولئك الذين يهينون المسؤولين أو ينشرون ما يسمى بـ"الأخبار المزيفة" على الإنترنت.

وقال غاينوتدينوف "أعتقد أنه في المستقبل القريب، سنشهد نموا سريعا للحالات المتعلقة بنشر المعلومات المضللة، حيث تحاول السلطات قمع أي معلومة غير رسمية حول فايروس كورونا".

وجاءت محاولة كبح حالات التضليل المزعوم في الداخل بعد أن اتهمت روسيا مرة أخرى بنشرها في الخارج. حيث حدد الاتحاد الأوروبي مؤخرا ما يقرب من 80 حالة تضليل متعلقة بالفايروس في الشهرين الماضيين.

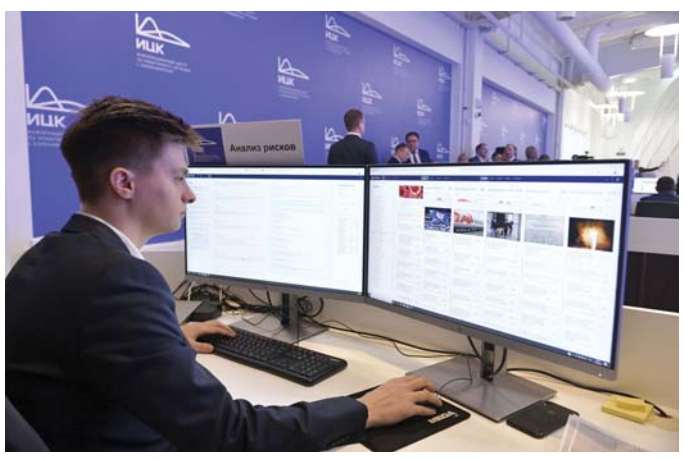

ملاحقة مستمرة للأخبار

ويأتي هذا أيضا بعد اتهامات أجهزة المخابرات الأميركية بأن روسيا تدخلت في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 من خلال نشر معلومات كاذبة عبر الإنترنت، وهو الاتهام الذي نفاه الكرملين.

وقال مارك جاليوتي، الخبير الروسي في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إن شن حملات التضليل في الغرب نابع من الرغبة نفسها في السيطرة على السرد العام.

وأضاف أنه بالنسبة للكرملين، "لا يوجد ما يسمى بالسرد الموضوعي. لذلك، بالنظر إلى أن رواية شخص ما هي التي ستنتصر، بالطبع، تريدها أن تكون روايتك وليس رواية شخص آخر".

ويجادل منتقدو الكرملين بأن جهوده لخنق الأصوات البديلة خلال أزمة الوباء من غير المرجح أن تنجح.

وتصدرت الدكتورة أناستاسيا فاسيليفا، التي تعمل مع أحد أقطاب المعارضة، أليكسي نافالني، وتقود اتحاد تحالف الأطباء، عناوين الصحف في الأسابيع الأخيرة لتكشف عن نظام الرعاية الصحية المتداعي الذي يعاني من نقص التمويل في روسيا. وأخبرت فاسيليفا وكالة أسوشييتد برس بأنها تلقت اتصالا من الشرطة بشأن نشر معلومات كاذبة في مدونتها على موقع يوتيوب.

وقالت فاسيليفا "سيتعين عليهم إثبات أنني كاذبة، لذا دعهم يثبتون ذلك. إنهم يريدون إخافتي من أجل إيقاف الآخرين. لكن الحقيقة لن تتغير بسبب ذلك".

وحتى عندما تحركت روسيا للسيطرة على مسار الأمور أثناء تفشي المرض، فإن بعض الأخبار المحرجة لا تزال تخرج إلى النور. والثلاثاء، ورد أن الدكتور دينيس بروتسينكو، رئيس أكبر مستشفى في موسكو لمعالجة مرضى فايروس كورونا، أُصيب بالفايروس. وذلك بعد أسبوع فقط من زيارة بوتين للمستشفى وتم تصويره وهو يصافح بروتسينكو.

وحاول بيسكوف أن يؤكد للبلاد أن بوتين على ما يرام. وقال "إنه يخضع للاختبار بانتظام". وأضاف "كل شيء على ما يرام".